**اسم المادة الدراسية باللغة العربية : منهج البحث التاريخي**

**اسم المادة الدراسية باللغة الانكليزية : Historical Research Method**

**اسم المحاضرة : تقويم منهج البحث التاريخي**

**اسم التدريسي : أ.د.مظهر عبد علي**

**المستوى الدراسي : الأول**

**الدراسة : الصباحية**

**الأسبوع : الخامس عشر**

**تقويم منهج البحث التاريخي :**

دار نقاش حاد وجدل بين المؤرخين والعلماء حول موضوع "المنهج العلمي للبحث التاريخي" وأيضاً بين بعض المناطقة والفلاسفة في القرن "التاسع عشر" ، وما زال مستمراً حتى الآن ، لقد دار الجدل حول طبيعة المادة التاريخية وطرائق الوصول إلى الحقيقة العلمية المجردة والثابتة ونعرض فيما يلي وجهتي النظر:

1- لقد أنكر كثير من العلماء الطبيعيين والمناطقة على المعرفة التاريخية علميتها "الوضعية" وصحة حقائقها وثبوتها ، بحجة عدم إمكان إخضاعها لطرائق العلم الوصفي الحديث ، المعتمد على الملاحظة المباشرة والتجربة واستنباط القوانين وحتميتها .

2- لا يمكن ملاحظة جميع أحداث التاريخ المعاصر، بنزاهة واستيعاب وتجرد ، فهي تحدث مرة واحدة في زمانها ومكانها ، وقد تجري بشكل مفاجئ وفي ساحات متعددة ، مما يصعب معه الإحاطة بها بالملاحظة المباشرة ولهذا فمن الأحرى أن يصعب الإحاطة بالأحداث التي مضت .

3- التاريخ لا يعيد نفسه تماماً ، وعنصر الصدفة قد يبتر أي محاولة لاستشفاف المستقبل والتنبؤ بالحدث قبل وقوعه ، لهذا يقول البعض: إن التاريخ مجموعة أقاصيص كاذبة أو صادقة ، وآخرون: إن التاريخ نوع ممتع من الأدب ، وقد أكد رجال الأدب أن التاريخ فن من الفنون وليس علماً من العلوم ، ويرى آخرون أن التاريخ أخطر إنتاج صنعته كيمياء الفكر.

4- إن مصدر الباحث التاريخي في المعرفة لا يعتمد على الملاحظة المباشرة ، ومصادره غير مباشرة من مثل: الآثار والسجلات أو الأشخاص ، وقد يشك في قدرتهم على الاحتفاظ بالحقيقة بعد مرور فترة زمنية عليها ، كما أن الباحث التاريخي لا يستطيع أن يصل إلى كل الحقائق المتصلة بمشكلة بحثه ، قد لا يستطيع الكشف عن كل الأدلة واختبارها ، لهذا فإن المعرفة التي يتوصل إليها جزئية وليست كاملة .

5- على الرغم من أن غرض العلم هو التنبؤ فإن الباحث التاريخي لا يستطيع دائما أن يعمم Generalize" على أساس الأحداث السابقة ؛ لأن هذه الأحداث كانت غالباً غير مخططة ، أو أنها لم تتطور كما هو مخطط لها ، فهناك عوامل أخرى لا يمكن التحكم فيها ، كما أن تأثيراً واحداً أو لعدد من الأشخاص كان حاسماً ، وعلى ذلك فإن النموذج نفسه بما يشمل من عوامل سوف لا يتكرر.

6- يعاني المنهج التاريخي كأسلوب علمي من تعرض بعض الأحداث للتلف أو التزوير، مما يحد من عطاء المعرفة الكاملة حول مختلف جوانب الحياة ، وظاهرتها في الماضي ، ويجعلها معرفة جزئية .

7- يصعب تطبيق المنهجية العلمية لتغير الأحداث التاريخية ، بالإضافة إلى صعوبة إخضاع الحدث التاريخي للتجربة ، وما يلاحظ صعوبة وضع فرضيات مبنية على أسس نظرية قوية للأحداث التاريخية ، لأن علاقة السبب بالنتيجة في تحديد مسار الأحداث التاريخية ، لا يمكن تطورها بشكل دقيق لتعدد الأسباب عن الإلمام الكافي بالمادة التاريخية ، ومن مصادرها الأولية الثانوية ، مما يوجد صعوبات لدى التحقق من الفرضيات ، وعليه من الصعوبة بمكان الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها حسب المنهج .

8- ويشار إلى ملاحظة وهي أن البحث التاريخي لا يخضع للتجريب ، كما أنه يصعب الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم ، لصعوبة تكرار الظروف التي وجدت فيها الظاهرة المدروسة ، لهذا كانت الحقائق التي يتم التوصل إليها من خلال المنهج التاريخي غير دقيقة بمعايير البحث العلمي ، يرى آخرون أن كل ما ذكر لا يحول دون الاعتماد على المنهج التاريخي منهجاً علمياً لتوافر معظم مقوماته كمنهج لإجراء بحث علمي وذلك من خلال ما يلي:

1- إن البحث التاريخي يعتمد المنهج العلمي في البحث ، فالباحث يبدأ بالشعور بالمشكلة وتحديدها ، ووضع الفروض المناسبة ، وجمع المعلومات والبيانات لاختبار الفروض والوصول إلى النتائج والتعميمات ، كما أن رجوع الباحث إلى الأدلة غير المباشرة من خلال رجوعه إلى السجلات والآثار والأشخاص الذين عاشوا الأحداث أو كتبوا عنها ، لا يعتبر نقطة ضعف في البحث التاريخي ، إذا أخضع الباحث معلوماته وبياناته للنقد والتحليل والتمحيص .

2- إن التجريب هو جوهر الطريقة العلمية ، والفاحص الناقد للمصادر هو التجريب في الطريقة التاريخية ، كذلك مسألة الفروض والنظرية والتعميم ، "ونؤكد بأن أكبر نتائج البحث فائدة ودلالة تكون في التعميمات والمبادئ المستمدة من البيانات والمعلومات الحقيقية ، والبحث التاريخي "الوثائقي" من هذه الناحية قد أدى إلى تعميمات وفروض كثيرة ، والباحثون في العلوم الإنسانية بصورة عامة يدركون ويلاحظون الفروض أو التفسيرات للأحداث التاريخية خلال فترة معينة ، بخاصة فما يتعلق بالتعرف على كيفية وسبب وقوع هذه الأحداث ، ومن الواضح أن كل واحدة من التفسيرات تمثل تعميمات موضوعة بحرص وعناية معتمدة البيانات الحقيقية المستمدة من تحليل الوثائق ، أي أن استخدام الأسلوب الوثائقي "التاريخي" يتضمن أكثر من مجرد تجميع الحقائق" .

إن الباحث التاريخي يخضع دليله بشدة للتحليل النقدي للتعرف على أصالته وصدقه ، وعندما يقرأ نتائجه فإنه يستخدم قواعد الاحتمالات المتشابهة لتلك التي يستخدمها علماء الطبيعة .

3- إذا كان العالم الطبيعي لا يستطيع التحكم في المتغيرات بصورة مباشرة ، فإن هذا العيب ليس قاصراً على المنهج التاريخي ، بل يميز البحوث السلوكية كلها بخاصة تلك التي لا تستخدم فيها البحوث المعملية ، من مثل علم الاجتماع السياسي والعلوم الاجتماعية الأخرى والاقتصادي وغيرها .

ولعل العوامل التي تحد من فاعلية المنهج التاريخي هو أنه غير مباشر "Indirect" ، وبالتالي فإن مصادر المعرفة للنقد الخارجي والداخلي ، يتصل الأول بأصالة الوثيقة ويتعلق الثاني بمعناها ودرجة اتصالها بالحقيقة مما أشرنا إليه في موضع آخر.

5- إن المعرفة التاريخية معرفة جزئية أكثر منها كلية ، ولكن هذا لا يمنع من أننا نتبع فيها كل الطرائق العلمية ، ونتخذ فيها كل الاحتياطات الموضوعية ، وما دامت طبيعة الحادثة التاريخية مختلفة عن طبيعة الحادثة الطبيعية فلا نستطيع أن نطالب الباحث المؤرخ بقوانين تشبه قوانين الطبيعة ، إن الأسباب في الحادثة التاريخية أكثر عدداً وأشد تعقيداً ، ولذلك ففروضه أكثر وأشد غموضاً وتعميماته أقل دقة وموضوعية .

ويبقى المنهج التاريخي علمياً وضرورياً لدراسة نوع من الحوادث ، وما دام الباحث يبحث عن الحقيقة، فلا بد من أن يتبع المنهج التاريخي في سبيل الوصول إلى الحقائق التاريخية .